١
مقدمة الدراسة

لقد شكل تكرار الأزمات المالية في العديد من الدول ظاهرة مثيرة للقلق والاهتمام وذلك لأن آثار تلك الأزمات كانت حادة وخطيرة هددت الاستقرار الاقتصادي والسياسي لتلك الدول بالإضافة إلى انتشار هذه الآثار وعدوى الأزمات المالية لتشمل دولاً أخرى نتيجة للانفتاح المالي والاقتصادي الذي تشهده تلك الدول، وتشير تقارير صندوق النقد الدولي إلى أنه خلال الفترة ١٩٨٠–١٩٨٨ تعرض أكثر من ثلثي الدول الأعضاء في الصندوق لأزمات مالية واضطرابات مصرفية حادة، كما أن وتيرة تلك الأزمات تلاحقت وتسارعت عالمياً فشملت دول شرق آسيا والبرازيل والمكسيك والأرجنتين.

ويواجه الاقتصاد العالمي في الوقت الراهن أزمة مالية حقيقية عصفت باقتصاديات الدول المتقدمة والنامية على حد سواء حيث بدأت بوادرها في ٢٠٠٧ وبرزت أكثر في ٢٠٠٨ ومن المتوقع أن تمتد لفترة قد تصل لسنوات وقد كشفت تلك الأزمة عن هشاشة النظام المالي الأمريكي حيث تمثلت مظاهر تلك الأزمة في أزمة سيولة نقدية أدت إلى انهيار العديد من المصارف وإعلان إفلاسها وانتهاء بتدني أسعار الأسهم وانخفاض مؤشرات البورصة وانهيار العديد منها وقد امتد تأثيرها ليشمل العديد من دول العالم والاقتصاد المصري كجزء من المنظومة العالمية وبناء على ذلك تحاول الدراسة التوصل لآثار تلك الأزمة على الاقتصاد المصري واستخلاص الدروس المستفادة.

(١) إشكالية الدراسة:

لقد شكلت عملية تكرار حدوث الأزمات المالية في الدول المختلفة خلال الفترة الماضية ظاهرة مثيرة للقلق والاهتمام خاصة بعد أن أخذت الأزمة المالية العالمية الناشئة في الولايات المتحدة الأمريكية عام ٢٠٠٨ تضرب كافة جنبات الاقتصاد العالمي وامتدت آثارها لتشمل معظم دول العالم بفعل عدوى الأزمات والانفتاح الاقتصادي والمالي الذي نشهده معظم الدول

في ظل تطور ظاهرة العولمة وما ينتج عنها من تزايد أوجه الترابط والتشابك بين مختلف دول العالم.

لذلك تسعى الدراسة للإجابة على العديد من التساؤلات ومنها إلى أي مدى ستؤثر الأزمات المالية العالمية على الاقتصاد الحقيقي في مصر؟ وهل الأزمات المالية منشئة للاختلالات التي يعاني منها الاقتصاد المصري أم هي مجرد كاشفة عن هذه الاختلالات؟

ومن هنا تأتي أهمية الدراسة وهي معرفة مواطن الخلل التي كشفت عنها الأزمات المالية ومعرفة أسباب تعثر نمو الاقتصاد المصري مقارنة باقتصاديات أخرى استطاعت أن تحقق طفرات تنموية ومعرفة ما يجب على الدولة أن تفعله من أجل دعم وحفز النمو الاقتصادي لبناء اقتصاد حقيقي قوي على اعتبار أنه السبيل الأمثل لتحقيق الكفاءة التخصصية المثلى للموارد لتخفيف وطأة الأزمات المالية العالمية.

(٢) الهدف من الدراسة:

تهدف الدراسة إلى:

١- تحليل الأزمات المالية العالمية والتعرف على الأسباب الكامنة وراء تلك الأزمات واستخلاص الدروس المستفادة منها.

٢- محاولة الوصول إلى الدور الأمثل للدولة في سبيل تحقيق التنمية المستدامة ومن ثم دورها في مواجهة الأزمات المالية.

٣- تحليل أهم الاختلالات الهيكلية التي يعاني منها الاقتصاد المصري وسبل مواجهة مثل هذه الاختلالات.

(٣) فروض الدراسة:

١- الاتجاه المتزايد نحو تطبيق العولمة يزيد من خطر انتشار الأزمات المالية.

٢- تلعب الدولة دوراً فعالاً ومؤثراً في النشاط الاقتصادي بصفة عامة وفي مواجهة آثار الأزمات المالية العالمية وعلاج اختلالات السوق بصفة خاصة.

٣- انقطاع الصلة بين الاقتصاد المالي والاقتصاد العيني يؤدي لحدوث الأزمات المالية.

٤- كلما زادت الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد الحقيقي كلما ازدادت الآثار السلبية للأزمات المالية.

٥- يعاني الاقتصاد المصري من عدة اختلالات هيكلية ومنها ضعف الجهاز الإنتاجي واعتماد الاقتصاد على موارد ريعية مما يجعله أكثر تأثراً بالأزمات الخارجية

(٤) منهجية الدراسة:

فيما يتعلق بالبحث محل الدراسة فهو يتبع العديد من المناهج البحثية:

أ- فالبحث في جانب منه يتبع "المنهج الوصفي" حيث يتم توصيف مفاهيم العولمة المالية والتحرير المالي وأنواع الأزمات المالية ووصف قيم المتغيرات المتعلقة بالاقتصاد الكلي للعديد من الدول منها مصر وكوريا الجنوبية والولايات المتحدة الأمريكية وغيرهم.

ب- كما ينتمي جانب آخر من البحث إلى "المنهج التجميعي"حيث يتم فيه عرض لأهم ما تناولته مدارس الفكر الاقتصادي بشأن كل من الدورات والتقلبات الاقتصادية ودور الدولة.

جـ- بينما ينتمي جانب من البحث إلى "المنهج التفسيري" حيث يسعى إلى تقديم تفسير للعديد من الأزمات المالية العالمية وكذلك تفسير تعثر الاقتصاد المصري وعدم تحقيقه معدلات النمو والتنمية وعدم وصوله لمرحلة النمو الذاتي مقارنة بدول أخرى مثل كوريا الجنوبية.

(٥) خطة الدراسة:

بناء على ما سبق تم تقسيم الدراسة إلى أربعة فصول بخلاف **المبحث التمهيدي**، حيث يعرض **الفصل الأول:** الأزمات المالية أسبابها وأنواعها بدءاً بتعريف ظاهرة العولمة والتحرير المالي ومروراً بأنواع الأزمات المالية وانتهاءاً بالأسباب الكامنة وراء تلك الأزمات.

وسوف يخصص **الفصل الثاني:** لتطور دور الدولة في الفكر الاقتصادي بداية من الفكر الاقتصادي عند التجاريين حتى الفكر المؤسسي الجديد مروراً بالفكر الكلاسيكي والنيوكلاسيكي والكينزي وختاماً بالإطار الكفء لدور الدولة في النشاط الاقتصادي في ظل المتغيرات المعاصرة.

ويتعرض **الفصل الثالث:** للأزمة المالية بدول جنوب شرق آسيا ١٩٩٧ بدءاً من الملامح العامة لاقتصاديات دول جنوب شرق آسيا وبداية نشأة الأزمة ومظاهرها والتعرف على أسباب الأزمة وبصفة خاصة – كوريا الجنوبية – حيث تناولت الدراسة بالتحليل النموذج التنموي لكوريا الجنوبية ومقارنته بالنموذج التنموي لمصر مع تحليل أسباب الأزمة التي ألمت بكوريا الجنوبية وكيف استطاعت كوريا التعافي من هذه الأزمة سريعاً.

أما **الفصل الرابع:** فنتعرض فيه لأزمة الرهونات العقارية الأمريكية ٢٠٠٨ بدءاً من التعرض لملامح العامة الاقتصاد العالمي عامة والاقتصاد الأمريكي خاصة قبيل الأزمة وتحليل الأسباب الكامنة وراء تلك الأزمة والتعرف على دور المؤسسات الدولية في هذه الأزمة. وأثر تلك الأزمة على قطاعات الاقتصاد الحقيقى المصرى وتحليل بعض الاختلالات الهيكلية التي يعانى منها الاقتصاد المصرى.

❑ ❑ ❑